



Distr.: General
13 December 2023
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، المعقودة في سمرقند، أوزبكستان، في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	10-1	أولاً - افتتاح الدورة.....
3	5-1	ألف - البيانات الافتتاحية.....
3	9-6	باء - البيانات العامة.....
3	10	جيم - اجتماعات البلدان المدرجة في مرفقات التنفيذ الإقليمي.....
3	18-11	ثانياً - المسائل الإجرائية.....
3	12-11	ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....
4	13	باء - تعيين مقرر للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.....
4	14	جيم - مشاورات غير رسمية.....
4	17-15	دال - الحضور.....
6	18	هاء - الوثائق.....
6	193-19	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات.....
6	62-20	ألف - تقييم التنفيذ: الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 4.....
13	87-63	باء - التدفقات المالية: الهدف الاستراتيجي 5.....
16	99-88	جيم - تنفيذ الأهداف الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ..
17	128-100	دال - التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر....
20	151-129	هاء - تحسين إجراءات تبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف.....
23	193-152	واو - أطر السياسات والقضايا المواضيعية: العواصف الرملية والترابية، والجفاف، وحيازة الأراضي، والنوع الاجتماعي.....



28	202-194	اختتام الدورة.....	رابعاً -
			ألف - اعتماد التقرير الشامل المقدم من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف،	
28	195-194	بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات.....	
28	202-196	إغلاق الدورة.....	باء -
				المرفق
30		الوثائق المعروضة على لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الحادية والعشرين.....	

أولاً- افتتاح الدورة

ألف- البيانات الافتتاحية

- 1- في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، افتتحت رئيسة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (اللجنة)، السيدة بيليانا كيلباردا (الجبل الأسود)، الدورة الحادية والعشرين للجنة وأدلت ببيان.
- 2- وأدلت رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية أوزبكستان، السيدة تانزिला نارباييفا، ببيان نيابة عن رئيس جمهورية أوزبكستان، فخامة السيد شوكت ميرزوييف.
- 3- وتلا الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، السيد إبراهيم ثياو، رسالة نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.
- 4- وأدلى وزير البيئة وحماية البيئة وتغير المناخ في جمهورية أوزبكستان، معالي السيد عزيز عبد الحكيموف، ببيان باسم البلد المضيف للدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (الدورة 21 للجنة).
- 5- وأدلى ببيان آخر أيضاً الأمين التنفيذي للاتفاقية.

باء- البيانات العامة

- 6- أدلى ببيانات أيضاً ممثلو كل من المغرب (باسم المجموعة الأفريقية)، باكستان (باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)، إكوادور (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)، هنغاريا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع))، أرمينيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس)).
- 7- وأدلى ممثل للاتحاد الأوروبي ببيان.
- 8- وأدلى ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ببيان آخر.
- 9- وأدلى ببيان أيضاً ممثل مؤسسة دروبوتارا لتنمية الشباب من بنغلاديش باسم منظمات المجتمع المدني.

جيم- اجتماعات البلدان المدرجة في مرفقات التنفيذ الإقليمي

- 10- عُقدت اجتماعات البلدان المدرجة في مرفقات التنفيذ الإقليمي في إطار التحضير للدورة 21 للجنة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانياً- المسائل الإجرائية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- 11- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

1- المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وجدول العمل؛

(ب) تعيين مقرر اللجنة.

- 2- تقييم التنفيذ: الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 4.
- 3- التدفقات المالية: الهدف الاستراتيجي 5.
- 4- تنفيذ الأهداف الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ.
- 5- التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- 6- تحسين إجراءات تبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف.
- 7- أطر السياسات والمواضيع الفنية: العواصف الرملية والترابية، والجفاف، وحياسة الأراضي، والنوع الاجتماعي.
- 8- اعتماد تقرير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف.
- 12- وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى أيضاً، جدول عمل الدورة بصيغته الواردة في مرفق الوثيقة ICCD/CRIC(21)/1.

باء - تعيين مقرر للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- 13- في الجلسة الأولى المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عينت اللجنة السيدة فيليبين دوتاوي (فرنسا) مقررة لدورتها الحادية والعشرين والثانية والعشرين.

جيم - مشاورات غير رسمية

- 14- أُجريت بانتظام خلال الدورة مشاورات غير رسمية بتوجيه من رئيس اللجنة ومقررها.

دال - الحضور

- 15- حضر الدورة الحادية والعشرين للجنة ممثلو الأطراف الـ 110 التالية في الاتفاقية:
- | | | |
|------------------|-----------------------------|------------------|
| بنغلاديش | الإمارات العربية المتحدة | الاتحاد الأوروبي |
| بنما | إندونيسيا | الاتحاد الروسي |
| بوتسوانا | أوروغواي | إثيوبيا |
| بوركينافاسو | أوزبكستان | أذربيجان |
| البوسنة والهرسك | أوغندا | الأرجنتين |
| بيرو | أوكرانيا | الأردن |
| تايلند | إيران (جمهورية - الإسلامية) | أرمينيا |
| تركمانستان | إيطاليا | إسبانيا |
| تركيا | بابوا غينيا الجديدة | أستراليا |
| ترينيداد وتوباغو | باكستان | إسواتيني |
| تشاد | البرازيل | إكوادور |
| تشيكيا | بلجيكا | ألمانيا |

الكويت	سورينام	توغو
كينيا	سويسرا	تونس
لبنان	الصومال	تيمور - ليشتي
لكسمبرغ	الصين	الجبل الأسود
ليبيريا	طاجيكستان	الجزائر
ليسوتو	العراق	جزر كوك
ماليزيا	عمان	الجمهورية العربية السورية
مدغشقر	غابون	جمهورية الكونغو الديمقراطية
المغرب	غامبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
المكسيك	غانا	جمهورية كوريا
المملكة العربية السعودية	غرينادا	جمهورية مولدوفا
المملكة المتحدة لبريطانيا	غواتيمالا	جنوب أفريقيا
العظمى وأيرلندا الشمالية	غيانا	جنوب السودان
منغوليا	غينيا	جورجيا
موريشيوس	غينيا الاستوائية	زامبيا
ناميبيا	فرنسا	زمبابوي
النمسا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	ساموا
نيبال	فيجي	سان تومي وبرينسيبي
نيجيريا	فييت نام	سانت فنسنت وجزر غرينادين
نيكاراغوا	قيرغيزستان	سانت كيتس ونيفس
هايتي	كازاخستان	سانت لوسيا
الهند	الكاميرون	سري لانكا
هنغاريا	كوبا	السلفادور
الولايات المتحدة الأمريكية	كوت ديفوار	سلوفاكيا
اليابان	الكونغو	السودان

16- وكانت منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة أيضاً:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	من الحيوانات الفطرية
مراكز الأمم المتحدة للإعلام	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	مرفق البيئة العالمية
الأمانة العامة للأمم المتحدة	أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
البنك الدولي	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	وتمكين المرأة

17- وحضرت الدورة أيضاً 11 منظمة حكومية دولية و26 منظمة من منظمات المجتمع المدني، من بينها منظمات غير حكومية.

هاء - الوثائق

18- ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت على اللجنة كي تنظر فيها.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

19- الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير هي تجميع موجز للأفكار والاقتراحات والمقترحات التي قدمها المشاركون في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية والإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030. ويورد هذا التقرير قائمة بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرون، بما في ذلك المؤسسات والهيئات الفرعية التابعة للاتفاقية، بعد أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويتخذ المقررات المناسبة بشأنها، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ألف - تقييم التنفيذ: الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 4

1- الهدف الاستراتيجي 1

لمواصلة العمل من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحييد أثر تدهور الأراضي

20- أثارت بعض الأطراف عدداً من القضايا التي يتعين معالجتها، بما في ذلك ما يلي:

(أ) وقف تحويل المناطق الطبيعية ووضع حد لاستهلاك الأراضي وتصلب التربة، أو على الأقل تقليلهما بدرجة كبيرة، بما يكفل مستقبلاً ألا يحدث التوسع السريع الملحوظ للأسطح الاصطناعية على حساب الأراضي النباتية الطبيعية والتربة الخصبة؛

(ب) الحفاظ على المناطق الحالية المغطاة بالأشجار، وتعزيز مستوى الجهود المبذولة لوضع حد لإزالة الغابات، وتوسيع نطاق المبادرات التي تشجع على '1' تعزيز الغطاء الشجري لعكس اتجاهات الانخفاض المبلغ عنها؛ و'2' الحفاظ على المراعي الطبيعية؛

(ج) تكثيف الجهود المبذولة لبيتسنى أولاً تجنب تدهور الأراضي، في ضوء تحليل لعائد الاستثمار، ومن ثم خفض هذا التدهور وعكس مساره، من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان عالم يكفل تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030، ضمن نطاق الاتفاقية؛

(د) تعزيز الأهمية التي تولى على الصعيد الوطني لمسألة تقييم تدهور الأراضي عن طريق الاستفادة إلى أقصى حد من البيانات الوطنية والإقليمية حيثما أمكن وإدراج مؤشرات إضافية، مثل التعرية، بما تتجاوز مؤشرات التقدم الثلاثة القائمة على الأراضي، من أجل رسم صورة أدق للظروف الوطنية ودون الوطنية.

21- وأوصت منظمات من المجتمع المدني بما يلي: '1' إدراج نهج زراعية إيكولوجية لتحقيق غايات تحييد أثر تدهور الأراضي؛ '2' الاستفادة من مبادئ وعناصر الزراعة الإيكولوجية وفق ما حددته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للاسترشاد بها في الانتقال إلى نظم غذائية وزراعية مستدامة.

لمواصلة العمل الرامي إلى تحسين بيانات وأساليب مؤشرات التقدم القائمة على الأراضي

22- طلبت بعض الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية أن تظطلع بما يلي، كل في إطار ولايته ورهنًا بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء التقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك المبادرة الرئيسية للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي:

(أ) تعزيز الأداء الوظيفي لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وأدوات تحليل البيانات المرتبطة به من أجل تيسير استخدام مصفوفات تحول الغطاء الأرضي على المستوى دون الوطني وزيادة دقة الإبلاغ عن تدهور الغطاء الأرضي ومواكبة أي تطورات في هذا الصدد من خلال بناء القدرات؛

(ب) تعزيز استمارات الإبلاغ الخاصة بنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ باعتماد حقول مخصصة لجمع معلومات عن عوامل تدهور الأراضي وعن الإجراءات الرامية إلى بلوغ تحديد أثر تدهور الأراضي وذلك للاستعمال في جولة الإبلاغ المقبلة؛

(ج) ضمان أن تكون البيانات الافتراضية دقيقة وكاملة ومستعرضة علمياً وموثوقة، وأن تستند، حيثما أمكن، إلى نواتج بيانات عالية الاستبانة وقابلة للتشغيل البيني ومتاحة باستمرار بشأن سطح الأرض، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) معالجة أوجه القصور البياناتية المنهجية التي تؤدي إلى تقديرات خاطئة لمدى تدهور الأراضي في المناطق القاحلة جداً من خلال استكشاف استخدام مؤشرات إضافية والاستفادة من الابتكار في الأساليب القائمة على النكاه الاصطناعي، مسلماً بأن الجهود جارية لإيجاد حلول ممكنة؛

(هـ) استعراض أحدث المنهجيات لتقدير مؤشرات التقدم الثلاثة القائمة على الأراضي بهدف الوقوف على أوجه التقدم وإدماجها بموازاة مع ضمان أن تكون المنهجيات المستقبلية مُجدية وسهلة الفهم ومتلائمة مع قدرات الأطراف؛

(و) إحراز تقدم في وضع مؤشرات لتقييم اتجاهات استصلاح الأراضي المتدهورة وتقديم التوجيه للأطراف قبل عملية الإبلاغ المقبلة بشأن المؤشرات الإضافية التي يمكن استخدامها لتكملة مؤشرات التقدم الثلاثة القائمة على الأراضي، بمرعاة توافر البيانات الافتراضية والمبادرات الجارية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، فضلاً عن مؤشرات التعرية وتلك التي يجري إعدادها حالياً في سياق إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ز) مواصلة تقديم الدعم لتنمية قدرات الأطراف، بما في ذلك من خلال '1' تنظيم حلقات شبكية دون إقليمية؛ و'2' إجراء تقييمات كمية وتهيئة خرائط تشاركية للأراضي المتدهورة، بما يشمل تحديد العمليات الإيجابية والسلبية الكاذبة.

لمواصلة العمل من أجل الإبلاغ عن البيانات المكانية

23- شددت بعض الأطراف على أهمية أن تُشجّع الأطراف التي حددت بالفعل غايات طوعية بشأن تحديد أثر تدهور الأراضي على ما يلي:

(أ) رفع مستوى طموحها فيما يتعلق بوضع غايات جديدة وأكثر تطوراً؛

(ب) الإبلاغ ضمن نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ - النسخة 4 (PRAIS4) عن غايات الأطراف وتدخلاتها ذات الصلة الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره، مع احترام تراتبية تحديد أثر تدهور الأراضي، لإتاحة استخلاص دوري لحصيلة التقدم المحرز صوب تحديد أثر تدهور الأراضي.

- 24- وأبرزت بعض الأطراف الحاجة إلى تعبئة دعم تقني ومالي إضافي لجمع البيانات، لا سيما فيما يتعلق بجرود الكربون العضوي للتربة، وبياداد التقارير الوطنية.
- 25- وطلبت بعض الأطراف إلى الآلية العالمية والأمانة، كل في إطار ولايته ورهنأ بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء الماليين والتقنيين المعنيين القادرين، الاضطلاع بما يلي:
- (أ) تقديم دعم لتنمية قدرات الأطراف في مجال رسم الخرائط المكانية للغايات الطوعية والتدخلات ذات الصلة من خلال عمليات تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني؛
- (ب) تقييم جدوى زيادة تواتر (كل سنتين مثلاً) التقديم الطوعي للمعلومات المكانية المتعلقة بالغايات الطوعية من خلال نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ لكفالة أن تتضمن منصة الإبلاغ معلومات محدثة وأن تعكس التقدم الذي أحرزته الأطراف في استعراض وتجويد غاياتها الطوعية المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي في إطار برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي - النسخة 2.0؛
- (ج) كفالة الإبلاغ بدقة عن النتائج الرئيسية لعملية إعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك في البيانات الصحفية والرسائل الإعلامية.

2- الهدف الاستراتيجي 2

دعم الجهود الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين

- 26- نبه بعض الأطراف إلى أن الجهود الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين ليست كافية حتى الآن. ولا يزال الاستغلال المفرط للموارد والاستخدام المكثف للأراضي يؤثران سلباً على صحة النظم الإيكولوجية ورفاه المجتمعات المحلية.
- 27- وأكد بعض الأطراف أن العواقب الوخيمة لتفاقم تدهور الأراضي وتردي ظروف معيشة السكان المتأثرين تؤدي، في جملة أمور، إلى انعدام الأمن الغذائي والهجرة القسرية والنزاع.
- 28- ورأى بعض الأطراف أن الإدارة المسؤولة والمراعية للمنظور الجنساني للأراضي أمر أساسي لتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر والحد من تعرض سكانها لتدهور الأراضي. ومن الضروري أيضاً ضمان الحقوق المشروعة في حيازة الأراضي لجميع مستخدمي الأراضي وفيما يخص مختلف أنواع حيازة الأراضي، ولا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة، وضمان مشاركتهم الفعالة في صنع القرار.

مواصلة العمل من أجل تحسين إجراءات ونظم الإبلاغ

- 29- سلط بعض الأطراف الضوء على أهمية تحسين تدفقات المعلومات من أجل تعزيز الاتساق مع عملية الإبلاغ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والحد من عبء الإبلاغ وتفاذي ازدواجية جهود التحقق من صحة البيانات بشأن "نسبة السكان الذين يعيشون تحت الخط الدولي للفقر" و"نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة". ويمكن تفادي ازدواجية جهود التحقق من صحة البيانات من خلال ضمان مزامنة بيانات المؤشرات التي جرى التحقق مسبقاً من صحتها من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية، عن طريق العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ لأغراض إعداد وتقديم التقارير الوطنية دون الحاجة إلى تحقق إضافي من قبل الأطراف.
- 30- وطلب بعض الأطراف إلى الأمانة أن تكفل ما يكفي من المرونة في استمارات الإبلاغ لكي يُولى الاعتبار الواجب لتوافر البيانات الوطنية ودورية التعدادات الوطنية.

31- وطلب بعض الأطراف إلى الأمانة أن تقدم مزيداً من التوجيه والدعم لتنمية القدرات من أجل الإبلاغ عن مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2.

مواصلة العمل من أجل تحسين فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدهور الأراضي والجفاف

32- أكد بعض الأطراف من جديد أن من المهم مواصلة تحسين مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 لتحسين فهم آثار تدهور الأراضي على السكان، بسبل منها النظر في المؤشرات ذات الصلة التي تستخدمها اتفاقيات ريو الأخرى، مثل تلك التي يجري إعدادها حالياً في سياق إطار كورمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

33- وأيد بعض الأطراف إدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في عملية الإبلاغ لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الحياة المسؤولة للأراضي وتحقيق المساواة بين الجنسين.

34- وبما أنه لا يمكن إظهار العلاقة السببية بين الفقر/عدم المساواة في الدخل وتدهور الأراضي بشكل لا لبس فيه، اقترح بعض الأطراف استخدام مؤشرات تكملية للفقر الهيكلي و/أو مؤشرات عملية يمكنها أن تظهر الإنجازات التي تحققت منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030. كما يمكن للتحليل النوعي والتقارير الطوعية الواردة من أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يحسنا منهجية الإبلاغ.

35- وأيد بعض الأطراف الاعتماد الكامل للمؤشر المعنون "الاتجاهات في نسبة السكان المعرضين لتدهور الأراضي مصنفة حسب نوع الجنس" لأنه يمثل نهجاً أولاً جيداً لتقدير السكان المعرضين لتدهور الأراضي، ولأن الأدوات والبيانات متاحة بسهولة، ولأنه لا يضع عبء إبلاغ إضافي كبير على الأطراف المتأثرة. وطلبت عدة أطراف استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن إدماجها في حساب هذا المؤشر من أجل إظهار الاختلافات الفعلية بين الجنسين.

36- وعارضت أطراف أخرى اعتماد أي مؤشرات إضافية باعتبارها إلزامية للإبلاغ ما لم تكن هناك نظرية للتغيير يمكنها إظهار كيف سيزيد الإبلاغ عن هذا المؤشر من كفاءة الاتفاقية وفعاليتها. وتمثلت الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بهذه المؤشرات الإضافية في تعقيدها، واحتمال تحويل الأموال والموارد بعيداً عن العمل على أرض الواقع، واحتمال ألا تكون هذه المؤشرات ذات صلة واضحة بآثار هذه الإجراءات.

37- ولفت بعض الأطراف الانتباه إلى إمكانية تنقيح المؤشر المعنون "الاتجاهات في نسبة السكان المعرضين لتدهور الأراضي مصنفة حسب نوع الجنس" عن طريق تبويبه كذلك حسب العمر والموقع الجغرافي (حضري/ريفي و/أو حسب نوع الغطاء الأرضي)، وبذلك يمكن مراعاة عوامل اجتماعية واقتصادية تعرّض فئات سكانية مختلفة لتدهور الأراضي بشكل غير متناسب في منهجية الإبلاغ. واقترح بعض الأطراف أيضاً تقييم القيمة المضافة والموارد الإضافية التي يتطلبها ذلك.

3- الهدف الاستراتيجي 3

لمواصلة العمل من أجل تخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها لتعزيز قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على التحمل

38- أكدت جميع الأطراف أن الجفاف لا يقتصر على مناطق الأراضي الجافة. فالجفاف في واقع الأمر تحد عالمي يتطلب إجراءات وتضامناً وتعاوناً على الصعيد العالمي.

39- وعلاوةً على ذلك، أكدت بعض الأطراف تزايد شدة الجفاف وتواتره ومدته بسبب تغير المناخ، وتفاقم آثاره بفعل الظواهر المناخية الإقليمية مثل النينيو والنينيا. وقالت إن ظاهرتي الجفاف وتدهور

الأراضي تتقاربان بشكل متزايد، مما يؤدي، في جملة أمور، إلى انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات الاجتماعية والهجرة القسرية ونشوب النزاعات.

40- وأبرزت عدة أطراف أهمية رصد الجفاف والإبلاغ عنه باعتبارهما أداتين لا غنى عنهما للإعلام والمضي قدماً بالتخطيط والتنفيذ الفعالين لإجراءات التخفيف من آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها على نحو أفضل، مما يعزز قدرة الفئات السكانية وكذلك النظم الإيكولوجية والنظم الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة على التحمل.

41- وشددت بعض الأطراف على أهمية ما يلي: '1' تحديد أهداف حقيقية ووضع سياسات وخطط وطنية استباقية ومتكاملة بشأن الجفاف من أجل إدارة المخاطر إدارة متكاملة وتشاركية؛ و'2' التشجيع على اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره؛ و'3' الاعتراف بالصلة بِنُهج تغيير المناخ والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث.

42- ودعت بعض الأطراف إلى مواصلة دراسة آثار الجفاف المتفاقمة على اتجاهات تدهور الأراضي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل المساواة بين الجنسين وهجر الأراضي.

لمواصلة العمل من أجل تحسين بيانات مؤشرات الجفاف وأساليبها وأدواتها

43- أشارت بعض الأطراف إلى التحديات والعيوب في الإبلاغ عن مؤشرات الهدف الاستراتيجي 3، مثل استخدام منهجيات ومصادر معلومات مختلفة مما يؤدي إلى تقييد إمكانية مقارنة البيانات؛ و/أو تدني معدل الإبلاغ بوجه عام؛ و/أو ضرورة تحسين مجموعات البيانات الافتراضية والبيانات والمنهجيات الوطنية والإقليمية لفهم الاتجاهات العالمية والإقليمية فهماً أفضل.

44- وشجعت بعض الأطراف الأمانة على القيام، بدعم من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بتحسين منهجيات التقييم وجمع البيانات والإبلاغ فيما يخص مؤشرات الهدف الاستراتيجي 3 عن طريق ما يلي:

(أ) مراعاة أنواع الجفاف غير المتعلقة بالأحوال الجوية في تقييم مخاطر الجفاف وكذلك تنوع مدة تراكم الأمطار في المؤشر الموحد لهطول الأمطار لمراعاة التقلب المناخي الإقليمي والمحلي وكذلك سيناريوهات المناخ؛

(ب) تحسين تصنيف مؤشر "الاتجاهات في نسبة السكان المعرضين للجفاف" حسب نوع الجنس، بمراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تظهر اختلافات في كيفية تأثر النساء والرجال بالجفاف؛

(ج) صقل مؤشر "الاتجاهات في نسبة السكان المعرضين للجفاف" بإضافة التصنيف حسب العمر والموقع الجغرافي (حضري/ريفي و/أو حسب نوع الغطاء الأرضي)، الذي قد يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض مختلف الفئات السكانية للجفاف بشكل غير متناسب في المنهجية. واقترحت بعض الأطراف أيضاً تقييم القيمة المضافة والموارد الإضافية التي سيتطلبها ذلك؛

(د) إدراج مؤشرات بيئية ومؤشر القدرة على تحمل الجفاف لاستكمال المعلومات التي يوفرها مؤشر قابلية التأثر بالجفاف عن طريق الاستدلال بتقرير هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات المعنون "النُهج المتعددة النطاقات لتقييم ورصد القدرة الاجتماعية والإيكولوجية على تحمل الجفاف"؛

(هـ) تحسين منهجية الإبلاغ عن قابلية التأثر بالجفاف للتغلب على التحديات المتصلة بعدم إمكانية المقارنة بين البيانات الافتراضية والبيانات الوطنية وكون عناصر القابلية للتأثر متنوعة وصعبة القياس؛

(و) استكشاف خيارات تطوير أداة تسمح بحساب مؤشر قابلية التأثر بالجفاف باستخدام البيانات الوطنية حيثما أمكن أو البيانات الافتراضية من أفضل مجموعات البيانات الدولية المتاحة عند الضرورة.

45- وطلبت بعض الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية، كل في إطار ولايته ورهنأ بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء التقنيين، مواصلة تقديم الدعم لتتمة قدرات الأطراف من أجل ما يلي:

(أ) إجراء تقييمات كمية لمخاطر الجفاف والتعرض لها وقابلية التأثر بها بغية زيادة قدرتها على إجراء تقييم لقابلية التأثر بالجفاف على أعلى مستوى من تقييم قابلية التأثر بالجفاف، مع تقييم الآثار المترتبة من حيث الموارد على الارتقاء إلى المستويات الأعلى؛

(ب) تدعيم القدرة على تقييم الجفاف في إطار مختلف سيناريوهات نمذجة تغير المناخ؛

(ج) التنبؤ بحدوث الجفاف باستخدام نظم الإنذار المبكر.

46- وأبرزت بعض الأطراف ضرورة تعبئة موارد تقنية ومالية إضافية لتحسين التقييم والتوقع والتنبؤ بالجفاف وتخطيط التدخلات المتعلقة به.

47- ورأت بعض الأطراف أن الجفاف بلغ مستوى الجائحة مما يستلزم اتخاذ إجراءات والتزامات عاجلة على الصعيد العالمي. ودعت إلى التزام حقيقي واعتماد نهج جريئة لإدارة الجفاف، بما في ذلك اعتماد صك عالمي ملزم قانوناً.

48- وأبرزت منظمات المجتمع المدني أن النهج والتكنولوجيات القائمة على الزراعة الإيكولوجية أثبتت جدواها في الحد من أوجه الضعف.

4- الهدف الاستراتيجي 4

مواصلة العمل من أجل دَرّ منافع بيئية على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بفعالية

49- أقرت بعض الأطراف بأن تعزيز أوجه التآزر بين حفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف يتطلب إجراءات ومشاريع أكثر تناسقاً تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقيات ريو في وقت واحد، مع أخذ ولاية وأهداف كل من تلك الصكوك في الحسبان ومراعاة نهج وتكنولوجيات الإدارة المستدامة للأراضي على النحو المشار إليه في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف ومؤتمرات الأطراف السابقة. وتمثل المبادرات الرامية إلى تحييد أثر تدهور الأراضي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فرصة وإعادة لتعزيز أوجه التآزر هذه. وتوفر الحلول القائمة على الطبيعة أيضاً الإمكانية للتصدي في آن واحد لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

50- وشددت بعض الأطراف على أهمية إدماج تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بالكامل، فضلاً عن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، في التدخلات الوطنية لتحديد أثر تدهور الأراضي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإطار كورنمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ولا سيما الهدف 1 بشأن التخطيط المكاني التشاركي والمتكامل والشامل للتنوع البيولوجي، والهدف 2 بشأن الاستعادة، والهدف 3 بشأن المناطق المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، والهدف 4 بشأن الحد من مخاطر انقراض الأنواع.

51- وسلطت بعض الأطراف الضوء على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود العالمية لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته وزيادة النسبة المئوية للأراضي المحمية لأن ذلك سيساعد البلدان على الحد من تدهور الأراضي وتحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة والتعهد بحماية 30 في المائة من الأراضي بحلول عام 2030 بموجب إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

مواصلة للعمل من أجل تحقيق التآزر في عملية الإبلاغ

52- شجع طرف في الاتفاقية الأطراف على تجميع مؤشر القائمة الحمراء على المستوى الوطني متشياً مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من أجل توفير أساس لفهم مجموعات التصنيف ذات الصلة داخل الحدود الوطنية.

53- ودعت بعض الأطراف إلى اعتماد مؤشر "نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي للبايسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي" ومقياسه "متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الأرضية التي تغطيها مظلة المناطق المحمية" كمؤشر/مقياس للتقدم في إطار الهدف الاستراتيجي 4، ومن ثم ضمان الاتساق مع إطار الرصد التابع لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والسياسات والخطط الوطنية.

54- ورأت أطراف أخرى أن من الضروري مواصلة تقييم ما إذا كان ينبغي اعتماد المؤشر على نحو كامل نظراً لعدم وجود صلة مباشرة واضحة بين هذا المؤشر والتصحر وتردي الأراضي والجفاف والفوائد المستمدة من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ودعت الأمانة إلى إجراء تقييم للكيفية التي سيعالج بها المؤشر هذا الشاغل وإلى مواصلة البحث عن أفضل السبل لقياس المنافع المشتركة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستعادته ومكافحة تغير المناخ.

55- وسلطت بعض الأطراف الضوء على أهمية تحسين تدفقات المعلومات من أجل تعزيز الاتساق مع عملية الإبلاغ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والحد من عبء الإبلاغ، ونقادي ازدواجية جهود التحقق من صحة البيانات بشأن مؤشر القائمة الحمراء و"متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الأرضية التي تغطيها مظلة المناطق المحمية". ويمكن نقادي ازدواجية جهود التحقق من صحة البيانات من خلال التأكد من التوافق الزمني للبيانات المتعلقة بهذه المؤشرات التي جرى التحقق مسبقاً من صحتها من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية، عن طريق العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ - النسخة 4 - لأغراض إعداد وتقديم التقارير الوطنية دون الحاجة إلى تحقق إضافي من قبل الأطراف.

56- وطلبت بعض الأطراف إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بما يلي:

(أ) استكشاف خيارات لدمج الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 وإطار الرصد الخاص به في أداة إبلاغ البيانات للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بغية تسهيل إدارة المعارف والمعلومات لأغراض إعداد وتقديم التقارير الوطنية عبر اتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) استكشاف إمكانية استكمال مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4 الحالية لدورات الإبلاغ المستقبلية بمؤشرات إضافية للتنوع البيولوجي تركز تحديداً على الروابط بين التصحر والتنوع البيولوجي، بدءاً بتقييم المؤشرات المستخدمة في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. غير أن المؤشرات المستمدة من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، مثل

اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، قد تكون ذات صلة أيضاً؛

(ج) تقديم المزيد من التوجيه ودعم تنمية القدرات والموارد المالية للإبلاغ عن مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4.

57- وأثارت بعض الأطراف مسألة أهمية البيانات الافتراضية بالنسبة إلى الظروف الوطنية، ولكنها أبرزت الحاجة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من البيانات الوطنية والإقليمية، حيثما أمكن ذلك.

مواصلة للعمل من أجل فهم الروابط بين تغيير استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي فهماً أفضل

58- أكدت منظمات المجتمع المدني أن الصلة بين تغيير استخدام الأراضي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي لا يمكن إنكارها. ودعت إلى اتباع نهج إيكولوجية زراعية من أجل ضمان إدارة المناطق المخصصة للزراعة على نحو مستدام، وأكدت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف الدعم العام للزراعة والبنى التحتية وأنشطة التعدين والصناعات الاستخراجية التي تؤدي إلى تدهور الأراضي.

59- ووافقت بعض الأطراف على الاستنتاج الذي خلص إليه تحليل البيانات المبلغ عنها، ومفاده أن "تغير استخدام الأراضي" هو المحرك الأول لفقدان التنوع البيولوجي. وتدعم المؤلفات العلمية الحالية هذه الاستنتاج وتبين أهمية التخطيط المستدام لاستخدام الأراضي في المساعدة على تحقيق أهداف الاتفاقية.

60- وطلبت بعض الأطراف إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، باستكشاف خيارات لاستيراد البيانات الجغرافية المكانية عن مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الأرضية و/أو المناطق المحمية إلى نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ- النسخة 4- لتحسين فهم الروابط بين تغيير استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.

61- وطلبت بعض الأطراف إلى الأمانة أن تتأكد من أن الأطراف تتحقق من البيانات الجغرافية المكانية المتعلقة بمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الأرضية و/أو المناطق المحمية قبل استخدامها لأغراض الإبلاغ.

62- ودعت وكالة شريكة إلى مواصلة التزامات الاستعادة على أساس المناطق بين إطار رصد استعادة النظم الإيكولوجية، بوصفه منصة الرصد الرسمية لتتبع التقدم المحرز على الصعيد العالمي ونشر الممارسات الجيدة لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، ونظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

باء - التدفقات المالية: الهدف الاستراتيجي 5

63- نوهت عدة أطراف بالمعلومات الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/6، وذكرت بالولاية المسندة في المقرر 11/م-أ14 والمشار إليها في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/6، وأعربت عن تقديرها لقيام الآلية العالمية بإدخال تحسينات على نموذج تقديم التقارير وبتنقيح المؤشرات.

64- وشدد بعض الأطراف على أهمية تعبئة موارد مالية إضافية كبيرة توجيهاً للفعالية في تناول المسائل المتصلة بمكافحة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف، بما في ذلك تحييد أثر تدهور الأراضي (تحديد الأثر).

65- وأعرب بعض الأطراف عن أهمية استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن ورصد الروابط بين الموارد المخصصة وأثرها من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية.

- 66- وأكدت عدة أطراف أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد في الإجراءات العالمية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.
- 67- وأشار بعض الأطراف إلى إمكانية النظر في تلقي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية موارد إضافية لتنفيذ الاتفاقية. ولاحظ طرف أن معظم الموارد الثنائية يأتي من عدد قليل من البلدان لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأقرت عدة أطراف أيضاً بالتمويل الكبير الذي قدمته الدول العربية لتحديد الأثر، مثل مبادرة المملكة العربية السعودية والمبادرة العالمية للأراضي التي أطلقتها مجموعة العشرين.
- 68- وشدد بعض الأطراف على الحاجة إلى وضع استراتيجية لحشد الموارد وتحقيق أهداف التمويل ووضع أداة تمويل مخصصة للاتفاقية. وطُلب إلى الآلية العالمية أن تعمل عن كثب مع الأطراف على وضع أهداف تمويل وطنية واستراتيجيات لتعبئة الموارد، بما في ذلك الحلول المتصلة بالسياسات المالية الخضراء والبيئات المالية التمكينية. وأوصى أحد الأطراف أيضاً بوضع برامج لبناء القدرة على الصمود في وجه العواصف الرملية والترابية والجفاف.
- 69- واعترف بعض الأطراف بأهمية تقييم الاحتياجات الذي تجرته الآلية العالمية، ورأوا أنه سيكون حاسماً لتعزيز الفهم الجماعي لحجم الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية. واقترح بعض الأطراف تعاون الجميع على إعداد منهجية تقييم الاحتياجات المالية. وسلطوا الضوء، في هذا الصدد، على أهمية مراعاة التوصيات التي جمعت من الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وأوصى كذلك بعرض نتائج التقييم على الأطراف في الوقت المناسب كي يتسنى أخذها في الاعتبار قبل صياغة المقررات للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وكي يُسترشد بها أيضاً في عملية التفاوض بشأن التجديد التاسع لموارد مرفق البيئة العالمية منذ بدايته.
- 70- وشجع بعض الأطراف على أن تبذل الأطراف كافة مزيداً من الجهود لمواصلة إدماج المساواة بين الجنسين ومنظورات النوع الاجتماعي في المشاريع والإجراءات المقبلة.
- 71- وأعرب بعض الأطراف عن الحاجة إلى اعتماد نهج شاملة لعدة قطاعات لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ومراعاتها بقدر أكبر عند تحديد الأهداف الأساسية للمشاريع.
- 72- وطلب العديد من الأطراف إتاحة موارد مالية كافية للاتفاقية لضمان توفير المعارف العلمية بالفعل في مداولاتها بشأن المسائل السياسية. وفي هذا السياق، طلب العديد من الأطراف إتاحة الموارد المالية للمراسلين المعيّنين بمسائل العلم والتكنولوجيا للمشاركة طوال فترة انعقاد مؤتمر الأطراف. وذكر بعض الأطراف أن مشاركة هؤلاء المراسلين طوال فترة انعقاد مؤتمر الأطراف تعني زيادة التبرعات.
- 73- وأعرب بعض الأطراف عن الحاجة إلى زيادة الموارد المتاحة للأمانة والآلية العالمية كي تتمكن هاتان المؤسساتان من تلبية الطلب المتزايد على الدعم.
- 74- وذكر بعض الأطراف أن غالبية المشاريع التي تتناول التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تعود بالنفع المتبادل على الأهداف السياسية الأخرى، مما يجعل من الأهمية بمكان تعزيز أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. ولذلك، شجعوا الأمانة على استكشاف فرص التعاون والتمويل في القطاعات والعمليات الأخرى، مثل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الخطط الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي، التي تقوم البلدان بتحديثها تمشياً مع إطار كورنمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ودعوا الأمانة إلى تقديم إرشادات إلى الأطراف بشأن كيفية تنفيذ الإجراءات ذات المنفعة المتبادلة بمساعدة هذه الأدوات.

- 75- وأشار أحد الأطراف إلى استبعاده من تحليل المساهمات الثنائية وطلب تجسيد مساهمات جميع الأطراف في البلاغات المقبلة الواردة من الأمانة.
- 76- وأوصت بلدان عديدة بزيادة إشراك جهات الوصل الوطنية المعنية بالاتفاقية في حوكمة مرفق البيئة العالمية، وأوصت أيضاً بتقوية التعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ، بالنظر إلى أن تحييد الأثر يمكن أن يساهم في 30 في المائة من أهداف اتفاق باريس.
- 77- ورحبت عدة أطراف بالاستعراض المستقل لمبادرة الجدار الأخضر العظيم، وشجعت على اتخاذ مبادرات أخرى لتنفيذ هذه الاستعراضات التشغيلية. وطلبت أيضاً من مسرّع مبادرة الجدار الأخضر العظيم إعداد رد إداري يتناول استنتاجات وتوصيات الاستعراض المستقل لهذه المبادرة.
- 78- وفيما يتعلق بأسواق الكربون، اقترح بعض الأطراف عدم الإشارة إلى مسألة تجنب الانبعاثات في تلك الأسواق، لأنها لا تزال موضع نقاش بين الأطراف في اتفاق باريس.
- 79- وطلب بعض الأطراف أن تواصل الآلية العالمية وضع تعاريف ومنهجيات وخيارات لجمع البيانات تكون متسقة وتتيح للبلدان الأطراف مزيداً من المعلومات كي تكون لديها لمحة عامة أشمل عن الموارد المالية الموجهة إلى جهود مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وسلط بعض الأطراف الضوء أيضاً على أهمية تكثيف الجهود لزيادة إمكانية المقارنة بين مجموعات البيانات الوطنية المقدمة من الأطراف.
- 80- وطلب بعض الأطراف إلى الآلية العالمية أن تكفل إمكانية أن تتضمن جميع المعلومات المبدئية الواردة في الجبل الرابع من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، في جملة أمور، وصفاً لكيفية إسهام تلك المعلومات في الأهداف القطرية ومصادر المعلومات وجهات الوصل المعنية بالمشاريع؛ وهكذا يمكن للأطراف التحقق من صحة المعلومات واستكمالها بمعلومات وطنية.
- 81- وأوصت عدة أطراف بتعزيز التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتنسيق بين الإدارات العامة والشركاء الدوليين الآخرين لغايات منها مواصلة تطوير معالم ريو المتعلقة بالتصحر سعياً إلى رصد التدفقات المالية بمزيد من المنهجية والشمول.
- 82- وطلب العديد من الأطراف إلى الآلية العالمية توفير بناء القدرات على نحو كاف لتحسين الرصد والإبلاغ والتنسيق على الصعيد القطري بشأن الهدف الاستراتيجي 5؛ وأوصى أحد الأطراف بأن تنتظر الآلية العالمية في إيفاد ممثلين إقليميين لدعم البلدان على نحو أوثق على الصعيد الإقليمي في تعبئة الموارد.
- 83- وطلبت عدة أطراف إلى الوكالة المنقذة المسؤولة التابعة لمرفق البيئة العالمية أن تنظر في إدراج ناتج محدد متعلق بالهدف الاستراتيجي 5 في المشروع المعنون "تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية الوطنية في البلدان الأطراف من أجل تحسين الرصد والإبلاغ في إطار الاتفاقية - النشاط التمكيني لعملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية - البرنامج الجامع 1".
- 84- وشدد بعض الأطراف على دور تقاسم المعلومات عن نقل المعارف والتكنولوجيا.
- 85- ودعت منظمات المجتمع المدني إلى اتباع نهج تحوطي إزاء آليات تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مثل الشراكات العامة والخاصة، والتمويل المختلط، والسندات الخضراء، ومبادلة الديون.
- 86- وذكرت منظمات المجتمع المدني إلغاء الحوافز والإعانات لمدخلات من قبيل الوقود والأسمدة الضارين بالأرض والمناخ والتنوع البيولوجي، وإعادة توجيهها إلى الممارسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة وشاملة للأراضي.

87- وسلطت منظمات المجتمع المدني الضوء على أهمية دعم الإجراءات المحلية لتحديد الأثر من أجل توليد ونشر المعارف من خلال التحوير مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق غايات تحديد الأثر الوطنية وهدف التنمية المستدامة 15-3. وطلب ممثلو منظمات المجتمع المدني كذلك إلى الأطراف والجهات المانحة استعراض آلياتها التمويلية وتحسينها لمراعاة الواقع الإداري والمالي للمنظمات المحلية.

جيم- تنفيذ الأهداف الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ

88- أقرت أطراف عديدة مع التقدير بالمعلومات الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/8، ودكرت بالولاية التي أسندها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر) إلى الآلية العالمية فيما يتعلق بتحديد الأهداف الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ المشار إليها في هذه الوثيقة، وأحاطت علماً بالنهج الشامل اللازم من أجل تنفيذ التحديد تنفيذاً فعالاً.

89- ولاحظت أطراف عديدة مع القلق الاتجاهات الحالية لتدهور الأراضي، ووجّه بعضها الانتباه إلى أن البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر لم تتعهد جميعها بتحديد أهداف طوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي واعتمادها على مستوى سياسي رفيع.

90- ورحبت أطراف عديدة مع التقدير بالدعم المقدم من الأمانة، والآلية العالمية، والشركاء المعنيين لمساعدة البلدان مساعداً فعالة في عملياتها لتحديد أهداف طوعية للتحديد، وفي الخطوات المتخذة نحو جهود التنفيذ.

91- ورحبت عدة أطراف أيضاً ببدء المرحلة الثانية من برنامج تحديد أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي، ودعت البلدان التي لم تحدد بعد أهدافها المتعلقة بالتحديد إلى القيام بذلك باعتبار هذه الخطوة وسيلةً للتعبير بتنفيذ الاتفاقية. ودعا أحد الأطراف إلى وضع أدوات لتخطيط استخدام الأراضي، وأشار إلى ضرورة كفاءة توسيع نطاق مشاريع وبرامج التحول ورصد أهداف التحديد. وأكدت إحدى الوكالات الشريكة على الأهمية الحاسمة لتحديد أثر تدهور الأراضي، والتعريف بالأهداف الطويلة الأمد للتحديد وما يتصل بها من جهود التنفيذ بالنسبة لعمل اتفاقية مكافحة التصحر.

92- وطلبت عدة أطراف إلى الأمانة وإلى الآلية العالمية تقديم المزيد من الرؤى عن النتائج ذات الصلة بتحديد الأهداف، ومشاريع وبرامج التحول، ووضع مسارات العمل، بما يشمل تقييم الآثار الناجمة عن الشراكات القائمة بغية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

93- وأعربت عدة أطراف عن شواغلها إزاء قلة الموارد المخصصة للاتفاقية من مرفق البيئة العالمية ومصادر التمويل الأخرى مقارنةً بسائر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وأبرزت أهمية أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو، ودعت الآلية العالمية إلى تقديم المزيد من الدعم للبلدان الأطراف بهدف المساعدة على تصميم المشاريع التي سيجري تقديمها للتمويل. وفي هذا الصدد، دعت عدة أطراف إلى أن تكون العمليات أكثر تبسيطاً وتنظيماً من أجل الحصول على التمويل.

94- وفيما يتعلق بالتمويل الابتكاري وإشراك القطاع الخاص، شجعت عدة أطراف الآلية العالمية على مواصلة تبادل الدروس المستفادة. كما شجعت أحد الأطراف الآلية العالمية على إيلاء اهتمام خاص لدور السندات الخضراء ومبادلة الديون باعتبارهما من الآليات المفيدة التي تسهم في خفض الديون السيادية، مع مراعاة أن المسائل المتعلقة بأرصدة الكربون هي موضوع مناقشات بين الأطراف بموجب اتفاق باريس. وركز أحد الأطراف على أهمية ألا يُستعاض عن تخصيص الأموال المتأتية من مؤسسات التمويل الدولية المتعددة الأطراف بالتمويل المتأتي من القطاع الخاص.

95- ودعا بعض الأطراف إلى تعزيز جهود الدعوة في مجال السياسات بهدف تحييد أثر تدهور الأراضي والاضطلاع بأعمال الإصلاح ذات الصلة، مع تشجيع البلدان الأطراف على مواصلة العمل بشكل وثيق مع اتفاقية مكافحة التصحر لوضع المزيد من الإجراءات والنهوض بالتعاون، بما في ذلك بين البلدان على الصعيد الإقليمي، بغية تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة وتحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030. كما شجعت عدة أطراف الآلية العالمية والبلدان الأطراف على تعزيز أوجه التآزر مع سائر المبادرات العالمية الجارية، مثل مبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي، بشأن الآثار الاقتصادية الناشئة عن القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي، وكذلك مع الاتفاقيات ذات الصلة من أجل وضع مشاريع وطنية وإقليمية، بحيث لا يترك أي بلد خلف الركب.

96- ودعت عدة أطراف البلدان الأطراف إلى تعزيز التنسيق الداخلي مع مراكز التنسيق الوطنية التابعة لسائر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومع الجهات المسندة إليها مسؤوليات في مجالات حاسمة أخرى، مثل المسؤولين عن الشؤون المالية والتخطيط، وشجعت اتفاقية مكافحة التصحر بقوة على تعزيز عملها مع الشركاء المعنيين، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات التمويل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والجهات المانحة الخيرية، والقطاع الخاص.

97- وأشارت عدة أطراف إلى التوصيات الواردة في الطبعة الثانية من التوقعات العالمية للأراضي وفي التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وركزت على أن هذه التوصيات تُبين نهجاً كلياً لأفضل السبل المتاحة تحقيقاً لتحييد أثر تدهور الأراضي، بما يشمل، في جملة أمور، إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الزراعة التجديدية وحلول الإدارة المستدامة للأراضي. وشددت على أهمية إدماج هذه الإجراءات ضمن برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذ أهداف التحييد على الصعيد الوطني.

98- وركزت إحدى الوكالات الشريكة على أن المراعي تشكل نظاماً إيكولوجياً حيوياً في الأراضي الجافة، ودعت البلدان الأطراف والشركاء إلى مواصلة العمل في أنشطة حفظ المراعي واستصلاحها بطريقة متوائمة مع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

99- وحثت ممثل منظمات المجتمع المدني '1' جميع الأطراف على تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وتقييمها واعتمادها، ووضع خطوط أساس متينة للتحييد باستخدام أفضل البيانات المتاحة والمعارف المحلية والتقليدية عن طريق العمليات التشاركية؛ و'2' دعا إلى زيادة الدعم التقني والتمويل، بسبل منها المنح الصغيرة، من أجل تعزيز إجراءات التحييد في المجتمعات المحلية والنهوض بأنشطة تبادل المعارف ذات الصلة.

دال- التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

100- كررت جميع الأطراف التأكيد على أن الجفاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات البيئية الأخرى ذات التأثير البعيد المدى على الناس والنظم الإيكولوجية، وشددت الأطراف على أهمية التخفيف الفعال من حدة الجفاف.

101- وأعربت الأطراف عن خالص تقديرها لأعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف (الفريق العامل) ولأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) لما أنجزوه من عمل حتى الآن.

102- وأشارت بعض الأطراف إلى ضرورة تضييق نطاق الخيارات السياساتية التي عرضها الفريق العامل في تقريره المرحلي المقدم إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

- 103- وأعربت أطراف عن أهمية أن ينصبّ التركيز على الخيارات السياساتية المندرجة في إطار ولاية الاتفاقية وعلى الأمور التي يمكن أن يكون للاتفاقية فيها إسهام أقوى من حيث الإدارة الاستباقية للجفاف.
- 104- وسلطت بعض الأطراف الضوء على أهمية زيادة بلورة الخيارات السياساتية هذه وتطويرها على نحو يسهم في التنفيذ الفعال لنهج متكامل واستباقي.
- 105- واقترحت أطراف أن يركز الفريق العامل على خيارين، أحدهما ملزم قانوناً والآخر غير ملزم قانوناً.
- 106- وفيما يتعلق بمشروع منهجية التقييم المقترح في التقرير، اعتبرت أطراف - في ضوء مستوى تفصيل الخيارات ومستوى اللإيقين الذي يحيط بتأثيرها - أن خطة التقييم النوعي من شأنها أن تكفل موضوعية أكبر مقارنة بالخطة الكمية. وأشارت علاوة على ذلك إلى أن تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار يشكل فيما يبدو طريقة مناسبة لعرض نتائج التقييم، الأمر الذي من شأنه أن يسهل على جميع الأطراف في الاتفاقية فهمها وتسييرها.
- 107- وأوصت بعض الأطراف باعتبار الخيارات السياساتية متكاملة ولا يقصي بعضها بعضاً. وأيدت على وجه الخصوص عدم اعتبار خيار السياسة العامة المتعلق بالتمويل خياراً مستقلاً بل جزءاً لا يتجزأ من الخيارات الأخرى جميعها.
- 108- وشددت أطراف على ضرورة التركيز على التمويل، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، ونقل المعارف، لا سيما فيما يتصل بالبلدان النامية.
- 109- وأوصت بعض الأطراف الفريق العامل بإجراء مزيد من التقييم للخيارات بالاستناد إلى احتمال النجاح، والإرادة السياسية السائدة على الصعيد العالمي، والتوقيت المناسب، وقدرة كل خيار على تعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف.
- 110- واقترحت أطراف أن يتناول الفريق العامل مسألة وضع هدفٍ محدد بشأن الجفاف وأداة مالية و/أو دعم مالي لتنفيذ الهدف.
- 111- واقترحت أطراف أيضاً التركيز على الآليات القائمة بدلاً من استحداث آلية جديدة، لأن استخدام الآليات القائمة أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر كفاءة، في حين شددت أطراف أخرى على أن وجود آلية تمويل مخصصة من شأنه أن يسهم في التنفيذ الناجح للأعمال المتصلة بالجفاف المضطلع بها في إطار الاتفاقية.
- 112- وأبرزت بعض الأطراف أيضاً ضرورة مواءمة عمل الفريق العامل مع الأنشطة الجارية في إطار الأهداف القائمة، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ومراعاة مبادرات أخرى مثل المبادرة العالمية للأراضي لمجموعة العشرين ومبادرة التحالف الدولي للصدوم في وجه الجفاف.
- 113- وأكدت أطراف ضرورة تدبير وإدارة مسألة الجفاف على نحو متكامل واستباقي، بما يشمل إيلاء اهتمام خاص للإدارة المستدامة للأراضي، فيما شددت أطراف أخرى على مسألة الإدارة المستدامة للمياه، واستصلاح الأراضي، والحلول القائمة على الطبيعة.
- 114- وشددت أطراف أيضاً على أن التنسيق والتعاون الوثيقين مع العمليات والمؤسسات الأخرى وبناء الشراكات على جميع المستويات سيكون أمراً أساسياً للتنفيذ الفعال لأي من الخيارات.
- 115- وسلطت العديد من الأطراف الضوء على أهمية اتباع نهج مشتركة عبر القطاعات شاملة لعدة قطاعات ومستويات وللأجهزة الحكومية كافة بوصفها آليات ذات فعالية عالية في معالجة التخفيف من آثار الجفاف والتأهب له والاستجابة له.

- 116- وأعربت أطراف عن الحاجة إلى وضع إطار أو برنامج للجفاف من أجل توجيه الانتباه إلى القضايا المتصلة بالجفاف بطريقة تتكامل مع معالجة مسائل التآزر فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث.
- 117- وشددت بعض الأطراف على أن وجود أداة سياساتية عالمية ملزمة قانوناً تُعنى بالجفاف هو السبيل إلى إرشاد الأطراف في تنفيذها لمبادرات مكافحة الجفاف على جميع المستويات.
- 118- وأوصى العديد من الأطراف بالاستفادة من المبادرات والبرامج والاتفاقات القائمة، نظراً إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفورية لتحقيق القدرة على الصمود في وجه الجفاف.
- 119- وذكرت بعض الأطراف أن خيار وضع أداة جديدة خارج نطاق الاتفاقية ينطوي على احتمال حدوث تضارب في النظم وعدم اتساق مع ولاية الاتفاقية.
- 120- واعترفت أطراف بأن التفاوض على أداة ملزمة قانوناً قد يستغرق وقتاً، رهنأ برغبة الأطراف، معتبرة أن من الأفضل الاستثمار في مزيد من الجهود للتوصل إلى حل طويل الأمد بدلاً من اتخاذ طرق مختصرة لا تسفر عن النتائج المطلوبة في معالجة الجفاف على المستوى العالمي.
- 121- وذكرت أطراف أن الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية هو المحفل المناسب لإجراء مناقشات جوهرية بشأن التدابير السياساتية والتنفيذية للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية. وأشارت إلى أنها لن تعرب عن رأي بشأن أي من الخيارات في هذه المرحلة، لأن الفريق العامل أنشئ تحديداً لتجميعها وتقييمها، موضحة بأنها تود الامتناع عن إبداء تعليقات في هذا الصدد إلى أن ينهي الفريق عمله ويقدم استنتاجاته وتوصياته.
- 122- واعتبرت بعض الأطراف أن الخيارات، لا سيما تلك المتعلقة بالجفاف، تشكل مسائل معقدة للغاية وتحتاج إلى مزيد من الوقت والمناقشات للنظر فيها.
- 123- وعلاوة على ذلك، شددت أطراف على ضرورة إقامة أوجه تآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، التي وُضعت في سياقها بروتوكولات بموجب معاهدة متفق عليها.
- 124- وشددت أطراف على أن اتباع نهج تدريجي قد يفضي إلى نتائج أفضل. واعتبرت أن الخطوة الأولى ينبغي أن تتمثل في اتفاقات بشأن الجفاف على الصعيد الإقليمي تُوسّع لاحقاً لتصبح اتفاقاً عالمياً.
- 125- وأكد العديد من الأطراف أيضاً أهمية تصميم نهج وحلول تعزز المساواة الجنسانية، فضلاً عن المشاركة المناسبة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 126- وذكرت بعض الأطراف أن إجراء تقييم موضوعي وغير متحيز للخيارات استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية والتقنية المتاحة سيكون أمراً بالغ الأهمية لمصادقية عمل الفريق.
- 127- واقترحت منظمات من المجتمع المدني أن تتولى الحكومات وضع لوائح تنظيمية لاستخدام الأراضي، وتدعم الإدارة المستدامة للأراضي، وتتجنب تشجيع الرعي المفرط أو الحرث المدمر بالاعتماد على أموال الإغاثة من الجفاف.
- 128- وذكر الرئيس المتشارك للفريق العامل، رداً على مداخلات الأطراف، أن الفريق سيضع في الاعتبار التعليقات والاقتراحات المقدمة لتناولها في الاجتماع المقبل للفريق المقرر عقده في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في سمرقند، أوزبكستان.

هاء - تحسين إجراءات التبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف

من أجل تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة القطريين في عملية التبليغ الوطني

129- استشهد بعض الأطراف بالتحدي المتمثل في تحقيق تعاون وثيق فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التبليغ الوطني، مقرأً بضرورة تقديم استجابة متعددة التخصصات والوكالات كي تتسم عملية التبليغ الوطني بالشمول.

من أجل التبليغ في إطار الأهداف الاستراتيجية 1-4

130- سلمت بعض الأطراف بأن المجموعة الكاملة من البيانات الواردة في نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (PRAIS4) قيمة للغاية في دعم عمليات صنع القرار ورسم سياسات بشأن تدهور الأراضي. واعترفت أيضاً بمحدودية البيانات الافتراضية للتبليغ في ظل غياب بدائل وطنية أو إقليمية.

131- وطلبت بعض الأطراف مزيداً من المساعدة التقنية والمالية للاستفادة إلى أقصى حد من البيانات الوطنية والإقليمية.

132- وكررت بعض الأطراف تأكيد الحاجة إلى منتجات بيانات عالية الاستبانة قابلة للتشغيل البيئي فيما يتعلق ببيانات مخزون الكربون العضوي في سطح الأرض والتربة، علاوةً على بناء القدرات، بما في ذلك ما يتصل منها بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

133- وطلبت بعض الأطراف إلى الأمانة، أن تضطلع بما يلي، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء التقنيين وأوساط المعنيين برصد الأرض، بما في ذلك المجموعة الرئيسية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي التابعة للفريق المعني برصد الأرض:

(أ) إتاحة مبادئ توجيهية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتوحيد المعياري لنهج رسم الخرائط، مثل مقياس رسم الخرائط المناسب ووحدة رسم الخرائط الدنيا، في إطار المؤشرات الجغرافية المكانية ذات الصلة؛

(ب) دعم الجهود الرامية إلى إنشاء شبكة ممارسين ومنصة للمشاركة المستمرة للخبراء التقنيين للتمكين من التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل الخبرات والتحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالتبليغ الوطني.

من أجل الاطلاع على التحليلات الواردة في الوثائق الرسمية المقدمة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

134- أقرت بعض الأطراف بأن الثغرات الكائنة في المعلومات الناجمة عن عدم تقديم التقارير الوطنية تضعف القدرة على إجراء تقييم عالمي سليم. غير أنهم نصحوا بعدم استخدام البيانات الافتراضية لسد الثغرات الكائنة في المعلومات في التوليفات والتحليلات الرسمية المقدمة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية دون أن يتحقق الأطراف صراحة من صحة هذه البيانات.

135- وذكرت بعض الأطراف أنه ينبغي بذل جهود لضمان تحفيز الأطراف بما فيه الكفاية للمشاركة في التبليغ، بوسائل منها إتاحة موارد مالية كافية لإضفاء الطابع المؤسسي على التبليغ على الصعيد الوطني.

من أجل تحسين الوصول إلى التمويل التمكيني الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية

136- أعربت عدة أطراف عن تقديرها لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشددة على دورهما المهم في تيسير الحصول على التمويل التمكيني اللازم للتبليغ.

137- وأعرب العديد من الأطراف عن خيبة أملها إزاء تنفيذ البرنامج الجامع الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشددوا على الحاجة الملحة إلى تحسين الآلية التي يجري من خلالها صرف الأموال من مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية وإلى زيادة التواصل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأطراف. وإضافة إلى ذلك، طلبت بعض الأطراف في هذا الصدد إلى مرفق البيئة العالمية أن يوفر مزيداً من الخيارات للأطراف للوصول إلى الأنشطة التمكينية، بما في ذلك الوصول المباشر، وأن يدرج أيضاً جهات التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلاغات المعلومات المتعلقة بهذا التمويل. وشجعت عدة أطراف أيضاً على تحسين التنسيق على الصعيد الوطني لضمان تبسيط العمليات الإدارية المتصلة بصرف الأموال وتحقيق وفعاليتها. وأشير إلى تحسين التعاون بين جهات التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وجهات التنسيق التنفيذية لمرفق البيئة العالمية بوصفه سبيلاً لتحقيق ذلك.

138- واقترحت بعض الأطراف النظر في تحسين نوعية وكمية وأساليب وفرص بناء القدرات المتاحة للبلدان إذ إنه لا يمكن، في هذه الحالة، استخدامها استخداماً مجدياً في بعض الدول الأطراف.

139- واقترح العديد من الأطراف أيضاً إقامة جسور تعاون مع مؤسسة دون إقليمية أو إقليمية، إذ يمكن أن يساعد الأطراف في الحصول على الأموال التمكينية، حيث يمكن توجيه المدفوعات من خلال طلب جماعي واحد، مما يقلل بشكل كبير من العبء الإداري الذي تتحمله الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما كان الحال فيما يخص مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي وبعض الأطراف في منطقة البحر الكاريبي.

140- واقترحت عدة أطراف أن تبدأ عملية المشاريع الجامعة في وقت مبكر بما فيه الكفاية وقبل سنتين من بدء عملية التبليغ لضمان توافر الأموال في الحال وإمكانية الشروع في الأنشطة على المستوى الوطني استعداداً للتبليغ الوطني قبل الموعد النهائي للتبليغ بوقت كاف. وطلبت بعض الأطراف أن يكون الموعد النهائي للتبليغ الوطني مشروطاً بإحراز تقدم في الصرف لضمان تحسين جودة التبليغ.

141- واقترحت بعض الأطراف إشراك الوكالات المنفذة الأخرى ذات الصلة في عملية إدارة المشاريع الجامعة لتيسير الحصول على الأموال التمكينية. وبالطريقة نفسها، وتحقيقاً لكفاءة العملية، ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، وغيرهما من الوكالات.

142- وذكرت بعض الأطراف أن المخصصات لمجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي لدى مرفق البيئة العالمية ينبغي أن تكون متناسبة مع الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً، وأبرزت الحاجة إلى زيادة المخصصات.

من أجل منصة التبليغ المسماة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ PRAIS 4 وأدوات تحليل البيانات

143- طلبت بعض الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية، كلٌّ في إطار ولايته ورهنأ بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء التقنيين المعنيين، بمن فيهم المجموعة الرئيسية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، الاضطلاع بما يلي:

- (أ) إجراء تحليل رسمي للاحتياجات من أجل إدخال تحسينات وتجويدات على نظام PRAIS وتوجيهاته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتبليغ، استعداداً لعملية التبليغ لعام 2026؛
- (ب) التفرقة بوضوح بين استمارات نظام PRAIS التي تخص كل من الأطراف المتقدمة المتضررة والنامية المتضررة وغير المتضررة؛
- (ج) ضمان أن يسمح نظام PRAIS للأطراف بتقديم مستندات مؤيدة تحتوي على معلومات نوعية وكمية بشأن المؤشرات الإضافية في أشكال متعددة؛
- (د) تحسين التقارير المقدمة بشكل PDF لتحويلها إلى أدوات فعالة للتواصل والتوعية من أجل مساعدة الأطراف في تبادل البيانات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛
- (هـ) تمكين الأطراف والمؤسسات ذات الصلة والمهتمة من تقديم تعليقات حول الابتكارات، متى كان ذلك ممكناً.

144- ودعت بعض الأطراف مؤسسة الحفظ الدولية إلى مواصلة تحسين منصة 'تريندز.إيرث' من خلال ما يلي:

- (أ) حل المشاكل التقنية الحرجة التي أثرت خلال عملية التبليغ لعام 2022 على سبيل الأولوية؛ مثل محدودية القدرة على المعالجة؛
- (ب) إجراء تحليل رسمي للاحتياجات من أجل التحسين والتجويد لجعل البرمجية قابلة للاستمرار في الاضطلاع بوظيفتها في المستقبل؛
- (ج) تحسين وظيفة تحميل البيانات الوطنية؛
- (د) توفير مزيد من المرونة بحيث تُحترم السيادة في البيانات الوطنية.

من أجل تنمية القدرات وضمان الجودة

145- عرضت عدة أطراف التحديات التي تواجه الوفاء بالاحتياجات المرتبطة بطريقة التبليغ الجديدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعقد التبليغ القائم على البيانات وعلى شبكة الإنترنت من خلال نظام PRAIS و'تريندز.إيرث'، والأساس المنهجي للمؤشرات والاحتياجات من البيانات المرتبطة بها، والطبيعة غير المتزامنة لصرف الأموال، والمواعيد النهائية للتبليغ. وعلاوة على ذلك، تواجه الأطراف، على المستوى الوطني، تحدياً يتمثل في الافتقار إلى التنسيق الداخلي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

146- وطلب بعض الأطراف أن تطلب إلى الأمانة والآلية العالمية، كل في إطار ولايته ورهناً بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء الماليين والتقنيين المعنيين ممن هم في وضع يسمح لهم بذلك، الاضطلاع بما يلي:

- (أ) توفير حلقات دراسية شبكية ودورات تعلم إلكتروني عبر الإنترنت كأسلوب افتراضي لبناء القدرات في المستقبل في مجال التبليغ الوطني، نظراً إلى فعاليته من حيث التكلفة وما يوفره من راحة؛
- (ب) تنظيم أنشطة بناء قدرات وجهاً لوجه على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي؛
- (ج) تعزيز أنشطة دعم تنمية القدرات المقدمة إلى الأطراف عن طريق تنظيم حلقات عمل إقليمية لبدء عملية التبليغ، وتشكيل لجان فنية علمية تتألف من موظفي الأمانة وخبراء دوليين، تليها جولة أخرى من حلقات العمل التقنية الإقليمية لوضع الصيغة النهائية للتبليغ الوطني؛

(د) ضمان اضطلاع المؤسسة نفسها التي توفر الأداة أو الأدوات اللازمة لتوليد المؤشرات بوضع جميع الوثائق التوجيهية المتعلقة بالتبليغ عن الهدف الاستراتيجي 1، واضطلاعها هي نفسها أو أي مؤسسة لديها مستوى عال من الخبرة التقنية بتقديم الدعم التقني، عوضاً عن أن يضطلع بذلك خبراء استشاريون مستقلون؛

(هـ) محاكاة النموذج الذي تستخدمه مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي لتوسيع نطاق ما يقدم إلى للدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى من القدرات التقنية والدعم التقني.

147- ودعت بعض الأطراف أيضاً منظمة الحفظ الدولية إلى توفير مزيد من التدريب على منصة 'تريندز.إيرث'.

148- وطلبت بعض الأطراف ما يلي:

(أ) وتنفيذ دورة التبليغ التي تستغرق أربع سنوات على مراحل بحيث يخصص وقت كاف لتهيئة الظروف التمكينية على الصعيد الوطني، والاضطلاع بالعمل التقني المطلوب، علاوة على استعراض التقرير الوطني والتحقق من صحته قبل تقديمه؛

(ب) تخصص فترة زمنية مكرسة لعملية الاستعراض التقني وضمان الجودة، دون أن يُقصر هذا الوقت على حساب تمديد المواعيد النهائية المحددة لتقديم الطلبات.

149- وشددت بعض الأطراف على استخدام نظام التفتيح والاستعراض الداخلي في نظام PRAIS لاضطلاع الخبراء باستعراض التقارير الوطنية والتمكين من التواصل السري والأمن مع الأمانة في إطار عملية الاستعراض.

150- ودعا العديد من الأطراف ومنظمات المجتمع المدني إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، وأصحاب المصلحة المعنيين في إعداد التقارير الوطنية، على أن يُعتبروا مستفيدين من مبادرات التدريب ذات الصلة.

151- وسلطت منظمات المجتمع المدني الضوء على الحاجة إلى زيادة كفاءة التبليغ من خلال التخطيط المعزز الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار بدء العملية والمراجعة التقنية والتبني السياسي في الوقت المناسب من أجل ضمان إمسك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بزام الأمر وإشراكهم والتنسيق معهم وإدراجه، جنباً إلى جنب مع ضمان التكامل في المعلومات المستقاة من العمليات الوطنية الأخرى والتآزر بين التبليغ في إطار اتفاقيات ريو وفي إطار أهداف التنمية المستدامة.

واو- أطر السياسات والقضايا المواضيعية: العواصف الرملية والترابية، والجفاف، وحيازة الأراضي، والنوع الاجتماعي

1- العواصف الرملية والترابية

152- خلال الجلسة العامة، أثار بعض الأطراف القضايا التالية:

(أ) مواصلة المشاركة النشطة للأمانة في ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية ودوره في قيادة الفريق العامل المعني بالسياسات والحوكمة؛

(ب) مواصلة وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدماج إدارة العواصف الرملية والترابية في مجالات السياسات الرئيسية، مع توقع أن يُنفذ ذلك بالتشاور مع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين؛

- (ج) مواصلة الدعم المقدم من الأمانة والآلية العالمية إلى الأطراف في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية والوطنية، وبذل الجهود اللازمة لحشد الدعم المالي وتقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية الأطراف لإعداد مشاريع وبرامج إقليمية ووطنية لدعم تنفيذ هذه الخطط؛
- (د) مواصلة البناء على المعارف والخبرات القائمة، وتعزيز أوجه التآزر بين الأدوات والعمليات ذات الصلة، بما في ذلك دمج الجهود الرامية إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث من قبيل إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والاستفادة من المنصات القائمة لتحسين التوعية بأهمية مكافحة العواصف الرملية والترابية؛
- (هـ) مواصلة تعزيز استخدام حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، واستكشاف إمكانية إدراج قائمة جرد لتشمل الأدوات والتكنولوجيات القائمة ذات الصلة بالعواصف الرملية والترابية، وضمان نشرها على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتقديم أنشطة بناء القدرات إلى الأطراف المهتمة لضمان إمامها بجميع الإمكانيات التي تتيحها؛
- (و) ينبغي أن تشجع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على اتباع نهج استباقي، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الإدارة القائمة على الأراضي والطبيعية، في مكافحة العواصف الرملية والترابية، مع التركيز بصفة أساسية على التكيف والتخفيف من حدة المصادر، مثل تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، والتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية المتضررة والضعيفة على الصمود. وينبغي دائماً تشجيع مشاركة النساء والفئات الضعيفة الأخرى في هذه الإجراءات؛
- (ز) مواصلة تشجيع أمانة الاتفاقية على الترويج لتنفيذ نهج وتكنولوجيات الإدارة المستدامة للأراضي على النحو المشار إليه في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف وغيره من مؤتمرات الأطراف نظراً إلى العلاقة القائمة بين الجفاف وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية؛
- (ح) مواصلة التشديد على أهمية فرص التعلم التي يتيحها كل بلد للآخر، وتبادل الممارسات الجيدة، ونقل التكنولوجيا التي تيسر تبادل المعارف بين الأقران؛
- (ط) مواصلة إيلاء مزيد من الاهتمام لمراقبة العواصف الرملية والترابية حتى تتمكن الأمم المتحدة والشركاء والتحالفات الإقليمية من الاضطلاع بدور داعم في الآتي: '1' تعزيز أنشطة التوعية والتثقيف والتواصل والتعبئة، بوسائل منها الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة العواصف الرملية والترابية؛ '2' تعزيز الوقاية من العواصف الرملية والترابية وعلاج آثارها في إطار مشترك عبر الحدود وعبر الأقاليم؛ '3' زيادة التركيز على إدارة مصادر العواصف الرملية والترابية؛ '4' تنسيق حماية البيئة واستعادة مناطق المصادر ومناطق المسارات بغية تعزيز استقرار النظم الإيكولوجية للمصادر واستدامتها؛
- (ي) مواصلة تعزيز الدعم العلمي والتكنولوجي، وإجراء بحوث متعمقة بشأن أثر تغير المناخ والأنشطة البشرية على حدوث العواصف الرملية والترابية وتطورها، وتحديد مناطق المصادر والمسارات بدقة، ودراسة إنشاء نظام رصد علمي وفعال وشامل من أجل تحسين مستويات التنبؤ والإنذار المبكر باستمرار.

2- الجفاف

153- أحاط العديد من الأطراف بالمعلومات الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/9، مثنية على العمل الذي اضطلعت به الأمانة والآلية العالمية في المسألة المواضيعية المتمثلة في الجفاف.

- 154- وسلم العديد من الأطراف بتزايد الحاجة إلى السياسات المحددة الأهداف، والتعاون الفعال، وتعزيز الاستثمار في تدابير التأهب للجفاف والتصدي له والتعافي منه، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية التي تضررت من الجفاف في السنوات الأخيرة.
- 155- ودعت أطراف إلى إيلاء الأولوية للتصدي للجفاف من خلال تنفيذ سياسات وطنية لمكافحة الجفاف تكفل تعزيز النهج المتكاملة، والتسليم بأوجه الترابط بين الجفاف والتكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته، والحراجه الزراعية، والممارسات الزراعية الإيكولوجية، والإدارة المستدامة للأراضي، والتنمية المستدامة، ونهج الحد من مخاطر الكوارث. وأكدت أطراف أيضاً أوجه التأثير بين ممارسات الإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف، وإجراءات استعادة النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة.
- 156- وشددت بعض الأطراف على أهمية التركيز على الإدارة الرشيدة للأراضي وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة الأراضي لدعم وتعزيز القدرة على التصدي للجفاف.
- 157- وفتت أطراف الانتباه إلى أهمية وضع وتنفيذ خطط وطنية لمكافحة الجفاف تراعي المنظور الجنساني.
- 158- وعزت أطراف النجاح في الحد من تدهور الأراضي إلى "القرارات الجيدة في مجال استخدام الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي". واعتبرت أن ذلك يتيح فرصة للأمانة لمواصلة عملها الجيد في سياق مساعدة البلدان على وضع خطط للإدارة المستدامة للأراضي تشمل أجهزة الحكومات كافة دعماً لبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف.
- 159- وأعربت أطراف عن تأييد قوي للنهج الكلي الذي تتيح الاتفاقيات قيادته وتنظيمه والمتجسد في التعاون الوثيق مع العمليات والشركاء ذوي الصلة. وشددت على ضرورة استمرار التعاون المتكامل بين اتفاقيات ريو الثلاث وتعزيز مشاركة المجتمع المدني.
- 160- ودعت أطراف إلى إقامة تجمعات للتعليم والممارسة بالاعتماد على مجموعة أدوات مكافحة الجفاف خدمةً لمواصلة التعلم المشترك والتعاون في مجال الحد من مخاطر الجفاف ودعم القدرة على الصمود. وشددت على أن موثوقية البيانات أمر لا غنى عنه لكفالة فعالية القرارات والإجراءات، معتبرة أن بناء القدرات وتبادل المعارف يؤديان دوراً حيوياً في تحقيق هذا الهدف.
- 161- واقترحت أطراف أن تتولى الأمانة والآلية العالمية والمؤسسات والهيئات المنسوبة التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، دعم الأطراف في مواصلة تنفيذ خططها الوطنية لمكافحة الجفاف عن طريق بناء قدراتها في مجال التخطيط الفعال لإدارة الجفاف وتنفيذ خطط الجفاف، بما يشمل إدماج الخطط في برامج تحييد أثر تدهور الأراضي وبرامج العمل الوطنية، مع مراعاة الشعوب الأصلية.
- 162- وأبرزت أطراف أن مبادرة مكافحة الجفاف لم تُفعّل حتى الآن إلا في بلد واحد من البلدان الجزرية الـ 15 الواقعة في المحيط الهادئ، على الرغم من استئصال تأثير هذه البلدان. وحثت على تقديم دعم محدد الأهداف إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال برامج مخصصة مثل مبادرة مكافحة الجفاف.
- 163- واقترحت بعض الأطراف أن تواصل الآلية العالمية جهودها لاستكشاف أدوات التمويل التي يمكن التمويل عليها في التصدي للجفاف، بما يشمل منتجات التأمين والسندات، وإتاحة المعلومات والإرشادات اللازمة لتيسير وصول الأطراف إلى هذه الأدوات، مراعية في ذلك المديونية المستقلة للبلدان النامية وتلاؤم أدوات التمويل مع هذا الوضع.

- 164- واقترحت أطراف أيضاً استكشاف أدوات التمويل الممكنة لمعالجة الجفاف من منظور شامل، بما في ذلك فرص التمويل المتاحة ضمن أطر اتفاقيات ريو الأخرى، وكذلك تزويد الأطراف بالمعلومات والإرشادات اللازمة لتيسير الوصول إلى هذه الأدوات.
- 165- وشجع العديد من الأطراف الشركاء الإنمائيين ومؤسسات التمويل، لا سيما مرفق البيئة العالمية، على دعم تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف.
- 166- ودعت أطراف الأمانة والآلية العالمية إلى التواصل مع الصندوق الأخضر للمناخ والمؤسسات المالية الأخرى لاستكشاف فرص تمويل المشاريع والبرامج التي يمكن أن تؤدي إلى منافع مشتركة من حيث تحسين القدرة على مواجهة الجفاف، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ودعت أيضاً الأمانة والآلية العالمية إلى الإبلاغ عن هذه الشراكات والفرص الممكنة.
- 167- وأعرب العديد من الأطراف عن تأييد لمواصلة الأمانة والآلية العالمية المشاركة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف +10 الذي سيعقد في عام 2024 متابعاً للاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف.
- 168- وأوصى ممثلو منظمات المجتمع المدني بتعزيز أوجه الربط بين قضايا الجفاف والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة والحد من المخاطر والكوارث.

3- حيازة الأراضي

- 169- أعادت الأطراف كافة تأكيد الدور المحوري لضمان حيازة الأراضي ومبادئ وممارسات الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية) في مكافحة التصحر وندهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي (تحييد الأثر)، وفي تحقيق ما تنص عليه اتفاقيات ريو من غايات واضحة مكانياً مرتبطة بالأرض.
- 170- ورحبت الأطراف جميعاً بالدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية في مبادرات تحييد الأثر وإصلاح الأراضي، وشجعت على تحسين الشراكات من أجل تعزيز ما يلي: (1) التوعية وما يتصل بذلك من بناء القدرات؛ (2) تدعيم منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛ (3) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي؛ (4) دعم تمكين المرأة المالي؛ (5) تمويل الاستثمارات في جهود التكامل؛ (6) الضمانات الاجتماعية والبيئية وآليات رفع المظالم.
- 171- واقترح بعض الأطراف تناول مسألة حيازة الأراضي في عملية الجيل الثاني (2.0) من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية في عملية تحييد الأثر وجعل غايات هذه العملية أكثر مراعاة لمسألة الحيازة.
- 172- وأوصت عدة أطراف باتباع نهج عدم الإضرار ومراعاة منظور النوع الاجتماعي، التي تصون حقوق الحيازة المشروعة (الفردية والجماعية، سواء أكانت موثقة رسمياً أم لا)، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات وتطلعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.
- 173- وأوصت عدة أطراف بتناول مسألة حيازة الأراضي بطريقة شاملة ومشاركة بين الأجيال، مع مراعاة تنوع النظم الإيكولوجية، وأوصت بنشر جميع المعارف والمعلومات ومنتجات التوعية على نطاق واسع وإتاحتها للعلن. واقترح بعض الأطراف أن تنظر الأمانة في جمع الوثائق الأكثر صلة بالموضوع في مجموعة أدوات حيازة الأراضي.

174- وسلطت أطراف الضوء على الأنشطة المفيدة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، واقتُرحت مواصلة الاستفادة من مدخلاتها وخبراتها لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وشجعت أطراف غيرها من الأطراف والأمانة على مواصلة الاستفادة من مساهمات وخبرات منظمات المجتمع المدني في صنع قراراتها وفي توجيهاتها.

4- النوع الاجتماعي

175- أثنت الأطراف على أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) والآلية العالمية لما تبدلانه من جهود لتعزيز المساواة بين الجنسين في تنفيذ الاتفاقية.

176- وسلط العديد من الأطراف الضوء على الدور الإيجابي للنساء والفتيات في الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها، مما يسهم في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

177- وأكد العديد من الأطراف من جديد أن النساء والفتيات هن مشرفات رئيسيات على البيئة ولكنهن يواجهن حواجز كبيرة، منها عدم المساواة في حيازة الأراضي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد والمعلومات والتكنولوجيات والخدمات المالية، وعدم المساواة في المشاركة في صنع القرار.

178- ودعا العديد من الأطراف إلى تعزيز تدابير مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحديد أثر تدهور الأراضي التي تراعي منظور النوع الاجتماعي وتُحدث تحولاً في قضايا النوع الاجتماعي، مع أخذ السياقات الوطنية في الاعتبار.

179- وشدد بعض الأطراف على مراعاة التقاطعية في تخطيط وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لجميع أشكال التمييز، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، السن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين والميل الجنسي والجنسية.

180- ودعا العديد من الأطراف إلى تعزيز قدرة النساء، ولا سيما النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، على استخدام الأرض وملكيتهما، وإلى النهوض بالمساواة في الحصول على الأراضي وضمان حيازتها.

181- وشدد العديد من الأطراف على ضرورة تحسين حالة النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، مشيرين إلى المجال الثاني ذي الأولوية في خطة العمل الجنسانية للاتفاقية.

182- وأوصت عدة أطراف بوجوب احترام حقوق جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والشعوب الأصلية، في جميع مراحل وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والخطط المتعلقة باستخدام الأراضي، وأوصت بالترويج لنهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، والعمل في سبيل ذلك على توطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

183- وأوصى أحد الأطراف باتباع نهج شمولي أكثر لتنفيذ خريطة طريق خطة العمل الجنسانية للاتفاقية، من خلال نهج شامل لعدة قطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة.

184- وكررت عدة أطراف تأكيد أهمية تشجيع الأنشطة التي تعزز أوجه التآزر في سبيل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بين اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

185- ورحبت عدة أطراف بالتقارير الأولى التي تتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التعرض لتدهور الأراضي والجفاف، ولكنها رأت أن المؤشرات الحالية لا تجسد بعد تجسيدا تاماً الاختلافات الفعلية في كيفية تأثر الرجال والنساء بهذه الظواهر.

- 186- وأشارت عدة أطراف إلى الحاجة الملحة إلى سد فجوة البيانات حسب النوع الاجتماعي، ودعت إلى تحسين عملية تقديم التقارير من خلال جمع بيانات إضافية وتقييم مؤشرات جديدة.
- 187- واقترح عدد من الأطراف أن تُجمَع هذه المعلومات بانتظام وتُتاح للأطراف علناً، وأن تقدم الأمانة مزيداً من المعلومات عن كيفية تقييم التقارير المرحلية المنتظمة والاسترشاد بها في الإجراءات الإضافية المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق الاتفاقية.
- 188- وأوصت عدة أطراف باستمرار عمل المجموعة المعنية بالنوع الاجتماعي، وضمان زيادة إبراز صورتها في جداول أعمال الدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (اللجنة)، والحرص على أن تظل مفتوحة وشاملة وتكفل مشاركة المجتمع المدني الهادفة.
- 189- ورأت عدة أطراف أن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بالمواضيع الفنية ينبغي أن تُعرض منفصلة في جداول أعمال الدورات المقبلة للجنة، توخياً للوضوح.
- 190- وأوصى عدد قليل من الأطراف بأن تبلغ الأمانة الأطراف بمعلومات عن تعاون الاتفاقية مع المنظمات الدولية ذات الصلة والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد بشأن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- 191- وأوصت عدة أطراف بأن تقيّم المؤسسات والآليات المالية إمكانية الوصول إلى برامجها التمويلية، وتُدخل عند الاقتضاء التعديلات اللازمة كي تصبح في متناول المنظمات النسائية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
- 192- ورأى بعض الأطراف أن أنشطة الاتصال والتوعية ينبغي أن تشمل الرجال والفتيان بوصفهم عوامل تغيير وجهات مستفيدة منه على قدم المساواة.
- 193- وأبرزت منظمات المجتمع المدني وأطراف الحاجة إلى زيادة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

رابعاً - اختتام الدورة

- ألف - اعتماد التقرير الشامل المقدم من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات
- 194- نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في مشروع التقرير عن دورتها الحادية والعشرين.
- 195- ووافقت اللجنة على مشروع التقرير ككل، بصيغته المنقحة شفويًا، وكلفت المقررة بوضعه في صيغته النهائية بالتشاور مع مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وأمانة الاتفاقية.

باء - إغلاق الدورة

- 196- في الجلسة الثامنة للجنة، أدلى ممثلو كل من المغرب (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وباكستان (باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)، وإكوادور (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وهنغاريا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لشمالي البحر الأبيض المتوسط) (المرفق الرابع)، وجورجيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس))، ببيانات.

- 197- وأدلى ممثل للاتحاد الأوروبي ببيان.
- 198- كما أدلى ممثل جمهورية مولدوفا ببيان.
- 199- وأدلى أيضاً ممثل Fundación Ambiente Y Recursos Naturales (باسم منظمات المجتمع المدني) وممثل Land Youth Negotiators Programme (باسم الشباب)، ببيانين ختاميين.
- 200- وأدلى صاحب السعادة السيد أوبيدجون قدراتوف، النائب الأول لوزير البيئة وحماية البيئة وشؤون تغير المناخ في أوزبكستان، ببيان ختامي.
- 201- كما أدلى الأمين التنفيذي للاتفاقية، السيد إبراهيم ثياو، ببيان ختامي.
- 202- وأدلت رئيسة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، السيدة بيليانا كيليباردا (الجبل الأسود)، بملاحظات ختامية، وأعلنت إغلاق الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

الوثائق المعروضة على لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الحادية والعشرين

العنوان	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/1
التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 1: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإسهام في تحديد أثر تدهور الأراضي. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/2
التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 1: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإسهام في تحديد أثر تدهور الأراضي. مذكرة من الأمانة. تصويب	ICCD/CRIC(21)/2/Corr.1
التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 2: تحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/3
التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 3: تخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها لتعزيز قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على التحمل. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/4
تحليل أولي - الهدف الاستراتيجي 4: درّ منافع بيئية على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بفعالية. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/5
التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 5: تعبئة قدر كبير وإضافي من الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق إقامة شراكات فعالة على الصعيدين العالمي والوطني. تقرير مقدم من الآلية العالمية	ICCD/CRIC(21)/6
تحسين إجراءات تبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/7
تنفيذ الغايات الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي وما يتصل بها من جهود التنفيذ. تقرير مقدم من الآلية العالمية	ICCD/CRIC(21)/8
متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: العواصف الرملية والترابية، والجفاف، وحياسة الأراضي، والمسائل الجنسانية. مذكرة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/9
التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. تقرير أعدّه الفريق العامل الحكومي الدولي	ICCD/CRIC(21)/10
معلومات للمشاركين. مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CRIC(21)/INF.1
Status report on the 2022 United Nations Convention to Combat Desertification reporting process. Note by the secretariat	ICCD/CRIC(21)/INF.2